رسالة ملكية الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 ذي الحجة 1418 موافق 27 أبريل 1998، رسالة الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد بمراكش من 25 الى 27 أبريل 1998.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد إدريس الضحاك رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في بداية الجلسة الافتتاحية للملتقى

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا بالغ السرور أن تحتضن مملكتنا الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يسعدنا أن تشمل أشغاله بسابغ رعايتنا ونحيط المشاركين فيه بصادق ترحيبنا وموفور عنايتنا تعبيرا من جلالتنا عن المكانة الرفيعة التي يحتلها موضوع حقوق الإنسان في فكرنا وسياستنا، إذ ما فتئنا نتجاوب مع كل نداء يتعلق بحقوق الإنسان التجاوب التلقائي ونحيطه بالدعم المنشود، وهي سجية من سجايانا ورثناها عن أسلافنا وقيم حضارتنا العريقة ومكوناتنا الثقافية والروحية. وقد ترجمنا هذه العناية السابغة بحقوق الإنسان في دستور مملكتنا وفي مختلف تشريعاتنا ومواقفنا، ومنها

الالتزامات الدولية التي صادقت عليها أو المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضممنا الى العديد منها.

ومما يبعث على الارتياح أن يبادر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعمل تحت الإمرة المباشرة لجلالتنا الى تجسيد روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل العالم بذكراه الخمسين وذلك بتنظيم هذا الملتقى المتوسطي الأول للمؤسسات الوطنية بتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا ومساهمة المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، وكلها مؤسسات يحدوها العزم الوثيق لتنمية حقوق الإنسان في الفضاء المتوسطي تعزيزا منها للمؤسسات الدولية العاملة على حماية تلك الحقوق وتنسيقها.

إن بلدنا الذي يحتل موقعا مهما على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، كان وما يزال وفيا لمبادئ حقوق الإنسان وكرامته، وقد ناضل نضالا موصولا من أجل استقلاله واستعادة حقوقه بقيادة رائد التحرير والدنا المغفور له جلالة محمد الخامس. وما إن أحرز المغرب على استقلاله حتى ألقى جلالته مهمة وضع أنظمة ديمقراطية على كاهل حكومته. فكان المغرب سباقا الى تكريس الحرية النقابية ووضع قانون الحريات العامة والأخذ بمبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية وإحاطة كل الفئات الجديرة برعاية الدولة بالشروط اللازمة لتوفير كرامتها. واستمرارا في هذا النهج القويم، فمنذ اعتلائنا عرش مملكتنا بتطوير التشريعات وتدعيم المؤسسات ووضع الآليات الكفيلة بتأمين حقوق رعايانا هذه الحقوق التي نص عليها دستور 1962 وحظي التنصيص عليها دستوريا بعناية خاصة في كل مراجعة دستورية.

لقد أردنا أن نقيم صرح دولة عصرية هي دولة القانون، أي دولة الحق

الذي يعلو ولا يعلى عليه، وهي الدولة التي تحمي الحريات وتستبعد ما يتنافى مع حقوق الإنسان من تشريعات وممارسات. وهكذا أخذت تلك الحقوق في دستور 1992 البعد العالمي عندما نص الدستور على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، وأناط بنا بوصفنا أميرا للمؤمنين أمانة صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيآت، فمكن رعايانا من الوسائل القانونية لصون كرامتهم والدفاع عن حقوقهم إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها.

وإمعانا منا في تحصين تلك الحقوق والحريات من كل انتهاك ممكن أنشأنا ضمن حكومتنا وزارة مكلفة بحقوق الإنسان ووزارة أخرى مكلفة بالأشخاص المعاقين.

كما أنشأنا المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين تجاه الإدارة، واضعين نصب أعيننا ضمان حقوق الإنسان طبقا لما يمليه علينا ديننا الحنيف وقيم حضارتنا العريقة عبر كل المؤسسات القانونية والمدنية. وفي هذا السياق جاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مستقلة عن الحكومة تمثل سائر شرائح المجتمع المغربي. وتتمتع بالشخصية المعنوية اللازمة، لكي تكون وسيلة قانونية فعالة للدفاع عن حقوق المواطنين ضد أي خروقات ترتكب من جهة الإدارة أو السلطة.

وقد جعلنا تسيير هذا المجلس منوطا بجلالتنا ليتبوأ المكانة العالية التي نريدها له وحملناه أمانة مساعدتنا على إحقاق الحقوق والدفاع عنها، ملقين عليه مسؤولية التحقيق في كل ما يعرض عليه من أشكال الانتهاكات لوضع الحقوق المشروعة في نصابها بكل نزاهة وشفافية ووضوح. وقد كان هذا المجلس في مستوى هذه المسؤولية فتحلى بفضيلة الحوار وانكب

على القضايا المرضوعة بين يديه يدرسها بكل تجرد ونزاهة، تطبيقا لتوجيهاتنا وتحقيقا لهدفنا المأمول؛ وهو استكمال كل مكونات دولة القانون.

وفي هذا السياق عبرنا باقتراح من هذا المجلس التشريعات المتنافية مع مقتضيات حقوق الإنسان المضمونة في المواثيق الدولية.

ومن المعلوم أن هناك من الانتهاكات للحقوق ما يرجع الى تصرفات الأفراد والى ما جبل عليه البعض من أنانية وأثرة أو ميل الى العنف أو روح عدوانية، وهنا يكون للثقافة والتربية الدور الفعال في دعم ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع، وإنها لمسؤولية الجميع. فكلنا راع وكل منا مسؤول عن رعيته في محيطه المباشر كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا مراء فيه أن تحصين الحقوق في مظاهرها المتعددة رهين بتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتنمية هي المنهج الكفيل بتحقيق ذلك، إذ بدونها لن يكون للإنسان أي أمل في ممارسة تلك الحقوق. وها نحن نرى مناطق من العالم تعصف بها الصراعات العرقية المتأججة بفعل الفقر والجهل والبطالة بحيث يستعصي إرساء دولة القانون وتوفير احترام حقوق الإنسان في مناخ محروم من تنمية طاقاته البشرية وتوجيهها التوجيه السليم في ظلال الأمن والسلم ومن الإقرار بهذه الضرورة يكتسي لقاؤكم الأول هذا طابعه الخاص إذ كثيرا ما تكون معوقات توفير حقوق الإنسان تتجاوز إمكانات الحكومات والجماعات. من هنا تصبح المؤسسات الوطنية لتنمية حقوق الإنسان والتي أصبحت تتعزز على المستوى الوطني والجهوي أداة فعالة في ترجمة تطلعات المنظمات الحكومية وغير الحكومية

الى واقع ملموس باعتبارها تمثل كل شرائح المجتمع المدني لأنها قادرة على تقديم كل ما يحتاج إليه من آراء استشارية وآليات للحوار الموصول في هذا الشأن.

وإن حوض البحر الأبيض المتوسط لواعد بأن يكون خير منبت للحوار الجاد والتعاون المثمر في هذا المجال لأن له من التراث الحضاري ما يضمن له النجاح ويؤهله ليكون نموذجا لغيره، فعلى ضفافه ترعرعت حضارات وثقافات إنسانية ونشأت علاقات دولية نموذجية وكان فضاء للمبادلات التجارية والثقافية القائمة على أساس التعايش الثقافي والديني والحضاري الذي مارست شعوبه في ظل هذا التعايش حقوقها الإنسانية أفرادا وجماعات. ولهذا فالأمل معقود عليكم في أن يسترجع هذا الحوض المتوسطي ما عرفه في الماضي من ازدهار وعرفته شعوبه من علاقات مثمرة وتعايش فعال وتضامن في إحقاق الحقوق الإنسانية المشروعة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لعلى يقين أن مشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية وعدة شخصيات أخرى عرفت بالتزامها بالرسالة النبيلة وتحملها للمهمة السامية المتمثلة في تكريم الإنسان لحماية حقوقه وتطويرها كالمندوبة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون وغيرها من مناصري قضية حقوق الإنسان لكفيلة بأن تعطي هذا اللقاء كل أسباب النجاح والتوفيق.

إن لقاءكم هذا يأتي مباشرة بعد طفرة تاريخية حققتها مملكتنا تميزت بمسيرة ديمقراطية رائدة ارتكزت على تراضي وتوافق كل الفعاليات السياسية في البلاد حول ما طرحناه عليها من اقتراحات تتعلق بتعديل الدستور وتطويره وتوقيع عدد من المواثيق الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية بين أطراف الإنتاج والأحزاب السياسية من جهة أخرى، واقتراح العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للاستحقاقات السياسية وإجراء الانتخابات الجماعية والمهنية والتشريعية كانت نتيجتها تحقيق تجربة التناوب وتكريس حقوق المواطن المغربي في اختيار من يمثله ويتولى تدبير شؤونه العامة.

وإنه ليسعدنا أن تعيشوا معنا أجواء الحماس الوطني لتعميق هذه الاختيارات الديمقراطية المكرسة لحقوق الإنسان في بلدنا .

وفقكم الله وكلل مساعيكم بالنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة 26 ذي الحجة عام 1418 هـ
موافق 24 ابريل سنة 1998.
الملك الحسن الثاني
ملك المغرب